مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان

"دراسة حالة ولاية الجزيرة"

د. السادات عبد الفراج رفاي1 د. محمد عوض الكريم الحسين2

ملخص الدراسة

إذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذه المعايير بدون تطبيق تصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى امكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السودان. وتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيقها.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة ولحل مشكلتها، وزّع إستبيان على عينة عشوائية مكونة من 100 منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر العاملة في ولاية الجزيرة – السودان. وقد أتبع المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها. حيث أستخدم برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)الاصدارة 11.5 لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها:

- معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تعمل في مجالات تجارية، مما يصعب عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها خاصة إذا كان هذا التطبيق اختيارياً. حيث يتطلب تطبيقها تحمل هذه المنشآت تكاليف إدارية إضافية.
- وأن أغلب هذه المنشآت ذات ملكية فردية مما يعني ضمنا عدم فصل الملكية عن الإدارة. هذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعايير الدولية لها تحدي خاص بهؤلاء الملاك.
- إنها تستخدم أنظمة محاسبية خاصة بها. وأن من يقوم بوظيفة المحاسب شخص آخر ليس له علاقة بالمحاسبة وهو في الغالب مالك المنشأة، الأمر الذي يتطلب بذل مجهود كبير لتعريف هؤلاء بأهمية المحاسبة وأهمية إستخدام المعايير المحاسبية.
- وقد أكدت الدراسة أن أكثر معوقات تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم شيوعاً في بيئة الأعمال السودانية: أن هذه المعايير لا تتناسب مع إمكانيات المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة وعدم توفر هذه المعايير وتعقيدها وتكلفة تطبيقها عالية وعدم وجود معينات مادية لتطبيقها.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم السودانية على المعايير الدولية. وأنه على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوصية والتشجيع الدائمين على تبني المعايير الدولية وإبراز محاسنها في تقاريرهم.

1/ السادات عبد الفراج رفاي – أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك – جامعة الجزيرة – كلية الاقتصاد والتنمية الريفية.
2/ محمد عوض الكريم الحسين – أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك – جامعة الجزيرة – عميد كلية الاقتصاد والتنمية الريفية.

The Suitability of International Accounting Standards for Small and Medium-sized Enterprises for application in Sudan

"A case Study of Gezira State"

Abstract

If the existence of accounting standards is particularly important to regulate the accounting practice in the economic activities of various kinds, in contrast, its application is a greater important.

The aims of this study are to investigate the possibility of applying international accounting standards for small and medium-sized enterprises in Sudan, and to survey the problems and difficulties facing the application of these standards.

To achieve the objectives of this study and solve its problem, a questionnaire was distributed to a random sample of 100 small, medium-sized and micro enterprises operating in Gezira State - Sudan. The study followed a descriptive analytical approach in collecting and analyzing the data.

The study revealed that:

- Most of the small, medium-sized and micro enterprises in Gezira state working in the fields of business, that making it difficult to adopt the international accounting standards. Particularly, the adoption of the international accounting standards requires additional administrative costs.
- Most of these enterprises are sole proprietorship, which implying failure to separate ownership from management. This situation makes the application of international accounting standards has a special challenge to these owners.
- Most of these enterprises have its own accounting systems. And often the owner does the accounting job, which requires a large effort to define them of the importance of accountability and the importance of the use of accounting standards.
- The study confirmed that the international accounting standards are not suitable for small and medium-sized companies because of their weak resources, lack of such standards, complexity and high cost of their application.

The study recommended the need for training of Sudanese accountants in small and medium-sized to use international standards. And the auditors and consultants for such type of businesses must recommend the adoption of international accounting standards and highlight its merits in their reports.

1. الاطار المنهجي:

1.1تمهيد:

تلعب المحاسبة دورا هاماً في المجتمع وذلك لما تقوم به من مساهمة في تكوين رؤوس الاموال والمحافظة عليها، وما تقوم به من تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات المالية عن الأنشطة الاقتصادية للمنشأة.

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة. وتعتبر هذه المعلومات مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب إحتياجاتهم المعلوماتية المحددة.

تصدر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم غالباً البيانات المالية لغاية محددة فقط هي إستخدام المديرين المالكين أو لغايات إعداد التقارير الضريبية أو الإيداع لدى جهات تنظيمية أخرى. ولا تعتبر البيانات المالية التي تصدر لهذه الغايات فقط بالضرورة بيانات مالية للأغراض العامة. وحتى تكون كذلك يتطلب الأمر إتباع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية التي تحكم عملية إعدادها.

هذا يعني ان المعايير المحاسبية تمثل أهم الوسائل التي يمكن من خلالها إرساء السياسات المحاسبية لمختلف أنواع الشركات. تصدر هذه المعايير جهات محلية مخولة بذلك أو جهات دولية تهدف الى توحيد وتنسيق الممارسة المحاسبية بين مختلف الدول. لكن ماذا عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟ فهي كما هو معروف لا تملك القدرة ولا الحاجة أصلاً للقيام بالدور المحاسبي تبعاً لمعايير دولية متقدمة ومعقدة. لهذه الأسباب أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2009م سلسلة من المعايير المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتسم بالبساطة والإستقلالية ومراعاتها كثيراً من خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لذا فإن تبني معايير المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يعتبر ذو أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في هذه النوعية من المنشآت بهدف قياس وتوصيل نتائج أنشطتها بشكل سليم للمتعاملين معها. أضف الى ذلك أهمية هذه المعايير في توحيد الممارسة المحاسبية لهذه المنشآت. وإذا كان وجود المعايير المحاسبية له أهمية خاصة لتنظيم الممارسة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها فإن عملية تطبيقها في المقابل تحتل أهمية أكبر خاصة وأن وجود هذه المعايير بدون تطبيق تصبح مجرد قواعد مثالية غير مستفاد منها.

2.1 مشكلة الدراسة:

ظلت مكاتب المراجعة والجمعيات المهنية في مجال المحاسبة في الأونة الأخيرة تحث وبصورة متكررة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة في حالة عدم وجود معايير محلية تخدم هذه النوعية من المنشآت كما هو الوضع في كثير من الدول النامية(www.ifrs.org). وقد اتضح ذلك من خلال الإطلاع على التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في السودان. وبمقابلة العديد من الموظفين العاملين في حسابات (الإدارة المالية) بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم السودانية اتضح أنه في الوقت الذي تشير فيه تقارير المراجع الخارجي الى أنه تم إعداد التقارير المالية لهذا النوع من الشركات وفقاً للمعايير

المحاسبية المتعارف عليها إلا أن بعض هذه المنشآت لم تطبق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما أن التكلفة تلعب دوراً مهماً وكبيراً في شكل ومضمون النظام المحاسبي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهذا النوع من المنشآت في الغالب تشترك في محاسب واحد يقوم بالعمليات الحسابية لأكثر من شركة. بالإضافة الى ذلك، لا يوجد فصل في السلطات والمهام بين وظائف المدير (المالك غالباً) والمحاسب والصراف في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما لا يوجد مراجع داخلي في هذا النوع من الشركات في كثيراً من الحالات.

لذلك تتمحور مشكلة هذه الدراسة في محاولة معرفة مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان دراسة حالة ولاية الجزيرة.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم السودانية؟

ويشتق من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. ماهي نوعية الأنظمة المحاسبية السائدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
   وما هو تأثير ذلك على عملية تطبيق المعايير الدولية الخاصة بهذا النوع من المنشآت؟
2. ماهي درجة إلمام العاملين في وظيفة المحاسب في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمعايير الدولية؟
3. ماهي نوعية الملكية السائدة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟ وماهو تأثير ذلك على تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بهذا النوع من المنشآت؟
4. ماهي معوقات تطبيق المعايير المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنشآت السودانية؟
5. ما هو تأثير المراجع الخارجي على عملية تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1- معرفة واقع تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مثل هذه النوعية من المنشآت في السودان.

2- تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السودان.

3- الوصول الى توصيات ومقترحات تساعد في تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السودان.

5.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لمشكلة هامة متمثلة في تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. الأمر الذي يؤدي في نهائيته الى تقليل نطاق الاختلافات في التطبيق العملي بين هذه المنشآت مما يحقق الإتساق ويساعد في إجراء المقارنات البينية بين المنشأة والمنشآت الأخرى أو لنفس المنشأة في فترات مختلفة.

ولما كانت عملية تطبيق المعايير الدولية لا يمكن الحكم عليها بمجرد وجود المعايير فقط، بل لابد من إجراء الدراسات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذه المعايير والصعوبات التي تعترض عملية التطبيق والعمل على تذليل هذه الصعاب.

2. الاطار النظري:

2-1 تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لا يوجد تعريف متفق عليه عموماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولربما كان هناك سبب أنه لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط" للعمل التجاري. ولا يمكن لهذا التعريف، ولا يتوقع، منه، أن يعبّر عن الإختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة.

وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي لأرباح الأعمال. غير أن أي معيار من هذه المعايير لا يسري بالضرورة عبر الحدود. وطبقاً لمصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن 95 في المائة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100 عامل{المهدلي،(2009)}.

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كما جاء بالفقرة (103) "بأنها منشآت لا تخضع للمساءلة العامة والتي تنشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجين". غير أن المجلس أضاف أن هذا التعريف لا يشمل معايير الحجم المحسوب لتحديد ماهية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأنه من غير المجدي صياغة اختيارات حجم محسوب قابلة للتطبيق وطويلة الأمد في عدد كبير من الدول. حيث يجب على المنشأة الصغيرة أو المتوسطة الحجم تقييم أهليتها لاستخدام هذه المعايير على أساس ظروفها (www.ascasociety.org).

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن الحجم يشكل عاملاً هاماً في عملية إختيار المعايير المحاسبية المناسبة لمنشآت الأعمال. ولذلك، تستخدم التعاريف الواردة أدناه لأغراض هذه الدراسة.

المنشأة البالغة الصغر: تشير هذه العبارة إلى منشأة أعمال تستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص (تاجر واحد عادة). وتتسم هذه المنشأة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر، كما أن حجم عملياتها يعني أنه ليس من المرجح أن تكون في حاجة إلى تخصيص قدر كبير من وقت الموظفين للقيام بعمليات المحاسبة أو أن تكون قادرة على تحمّل تكاليف ذلك. فالعمليات التي تقوم بها هذه المنشأة غالباً ما تتصل بمنتج واحد أو خدمة واحدة أو نوع واحد من العمليات. ولا تحتاج هذه المنشأة إلا إلى عمليات المحاسبة الأساسية لبيان نتيجة الأعمال، ومراقبة النفقات والأرباح وكذلك، عند الضرورة، حساب الأرباح للأغراض الضريبية(عثمان،2012).

المنشأة الصغيرة: يُقصد بها المنشأة التي تستخدم ما يتراوح بين 6 أشخاص و50 شخصاً. ويكون لهذه المنشأة غالباً عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون لها أكثر من موقع مادي واحد. وغالباً ما تكون المنشأة الصغيرة في حاجة إلى قروض مالية ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين. وقد تكون كشوف مرتبات المنشأة كبيرة جداً ومعقدة نسبياً، وتكون

في حاجة إلى معلومات إدارية بشأن رقم أرباح الأعمال وإلى تحليل التكاليف بحسب خط الإنتاج. وقد تباشر المنشأة جزءاً كبيراً من أعمالها عن طريق الائتمان. ولذلك فإنها تكون في حاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقبة، ولكن قد لا يتعين عليها النظر في قضايا من قبيل المعاشات التقاعدية، والاحتياطيات، والإيجارات، والأدوات المالية. وقد تكون المنشأة الصغيرة في حاجة إلى موظف متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الإدارة بالمعلومات(أبوناعم،2002).

المنشأة المتوسطة الحجم: تشير هذه العبارة إلى منشأة تستخدم ما يتراوح بين 51 و250 موظفاً. ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المنشأة في أكثر من موقع واحد مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين. وتكون لهذه المنشأة خطوط إنتاج عديدة، وتؤدي قدراً كبيراً من عملها عن طريق الائتمان، لربما بالإضافة إلى مبيعات الصادرات، والواردات. وتحتاج هذه المنشأة إلى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة، بالإضافة إلى أدوات للمراقبة الداخلية وحسابات إدارية مفصلة لمديري مختلف المنتجات. وتضم هذه المنشأة غالباً العديد من المحاسبين(أبوناعم،2002).

هذه التعاريف القائمة على الحجم (من حيث عدد الموظفين) اعتباطية إلى حد ما، ومن ثم ينبغي تفسيرها بمرونة في ضوء الظروف السائدة في أي بلد من البلدان. بيد أنه لما كان ما نسبته 95 في المائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100 موظف، فإن هذه الحدود، وإن كانت اعتباطية، تشمل المجموعة المستهدفة. أما القضية الأهم فهي تحديد طبيعة الكيان، ومدى تعقيد عملياته، والحاجة إلى معلومات لإدارة الشركة.

في السودان تعرف الجهات المختصة المشروعات الصغيرة بأنها المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة ولا يتعدى عدد العاملين "24"عامل وأن لا يتعدى رأس المال المستثمر عن مليون دينار سوداني(حامد،2010).

لاغراض هذه الدراسة فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يقصد بها المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة ولا يتعدى عدد العاملين فيها "25"عامل.

6-2 دور المحاسبة في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

للمحاسبة دور أساسي تؤديه في أي عمل تجاري. والمحاسبة بأبسط أشكالها ضرورية "لمتابعة الموقف" لكي يكون صاحب المنشأة على علم بما يحدث في منشأته، وما هي الكمية المباعة، وما هي التكاليف المتكبدة، وما هي الأنشطة التي تحقق الربح، وما إذا كانت أسعار البيع تترك هامشاً مناسباً مقابل التكاليف،... إلخ. والمحاسبة بالغة الأهمية أيضاً في إدارة العلاقات مع العالم الخارجي، فهي تسجل الأموال المستحقة الدفع للموردين والأموال المستحقة التحصيل من العملاء (في حالة الائتمان)، وهي تتيح أيضاً لصاحب المنشأة أن يعرض عمله على المصالح الخارجية، لا سيما المقرضين المحتملين، والسلطات الضريبية أيضاً.

ومع نمو العمل التجاري، يلزم البحث عن المزيد من التمويل والمستثمرين والشركاء؛ كما يلزم بصفة خاصة، في الحالات التي قد تجري فيها العمليات في أرجاء مختلفة من العالم عن طريق التجارة الإلكترونية والربط الشبكي مع منشآت أخرى صغيرة ومتوسطة الحجم، أن يكون هناك "جواز سفر" محاسبي – أي بيانات مالية واضحة تعد على أُسس تكون مفهومة في جميع أرجاء العالم. ولذلك فإن الحاجة إلى تعزيز الشفافية والكشف عن البيانات المالية المناسبة في مرحلة مبكرة من مراحل تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تصبح بالغة الأهمية(حسن،2010).

وتمثل المحاسبة أداة أساسية لإدارة وتطوير العمل، ولكنها تشكل أيضاً عقبة هائلة وذلك لأسباب كثيرة. فبينما تكمن فائدتها في أنها "تبرز" طبيعة ونطاق العمل، قد يشعر صاحب المنشأة أن الدولة قد تستغل ذلك لفرض ضريبة على المنشأة أو فرض تراخيص أو ضوابط أخرى. وكثيراً ما يمتنع أصحاب المشاريع، عن الاحتفاظ بحسابات مناسبة لخشيتهم

من العواقب الضريبية، في حين أنه لا تكون لديهم بدون اتخاذ هذه الخطوة معلومات لإدارة الشركة أو لتمكين المقرضين من تقييم مدى قابلية المشروع للاستمرار من أجل التمويل اللازم لتوسيعه (www.themicrofinancegateway.net).

وينظر الكثير من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة، إن لم يكن جميعهم، إلى المحاسبة بإعتبارها تمثل في المقام الأول أداة لتحصيل الضرائب. أما إستخداماتها الإيجابية المتمثلة في توفير نموذج للشركة لتمكينها من تحقيق المزيد من الربح وتيسير إدارتها فتكون غير مفهومة عموماً.

وثمة عقبة شائعة أخرى من هذا النوع هي عدم الفصل بين العمل وصاحب العمل. ففي بعض الثقافات، يكون مفهوم الملكية غير واضح إلى حد ما، ولا توجد بالضرورة حدود صارمة بين ما هو مملوك للشخص وما هو مملوك للأسرة أو لجماعة أخرى. وعلاوة على ذلك، وحتى في الثقافات التي تكون فيها مفاهيم الملكية الفردية مستقرة تماماً، كثيراً ما يجد أصحاب المشاريع صعوبة في الفصل بين نفقات عملهم ونفقاتهم الشخصية، في حين أن هذا الفصل يعتبر أساساً لتقييم العمل.

إلى جانب هذه العقبات الكبيرة إلى حد ما، هناك مشكلة كيفية تأمين أعمال المحاسبة الخاصة بالعمل. فإذا كان منظمو المشروع هم الذين سيتولون إجراء حساباتهم، فإن هذا يفترض أن يكونوا متعلمين أصلاً، بل ولربما ملمين بالعمليات الحسابية أيضاً، وهذا لا ينطبق على عدد كبير منهم. ويفترض تدريب منظمي المشاريع على المحاسبة أن تكون هناك دورات تدريبية متاحة لذلك وأن يكون لديهم الوقت الكافي لترك عملهم من أجل اكتساب هذه المعرفة. والبديل هو الحصول على خدمات المحاسبة من متخصص وهو الحل الذي تأخذ به الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة ولكنه نادر في البلدان النامية(عثمان،2012).

مما سبق يتضح أن البيانات المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لإي منشأة. وهي بذلك تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين في إتخاذ القرارات القتصادية. وتشمل المجموعة الرئيسية للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يلي:

- البنوك التي تقدم قروضاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- البائعون الذين يبيعون للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ويستخدمون بياناتها لإتخاذ قرارات الدين والتسعير وغيرها.
- وكالات التصنيف الائتماني وغيرها ممن يستخدمون البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين يستخدمون بياناتها لتقرير إمكانية إجراء الأعمال.
- المساهمون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين ليسوا بمدراء.

وقد يكون مستخدمو البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أقل اهتماماً بالبيانات المالية للأغراض العامة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة(www.ascasociety.org).

3-6 معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

كثيراً ما تكون القواعد الوحيدة التي تشكل المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية هي القواعد المتعلقة بالضرائب. ويهتم عدد من البلدان النامية اهتماماً شديداً بإقامة البورصات، وكثيراً ما يكون النشاط التنظيمي الأحدث موجهاً نحو هذه الغاية وليس إلى تلبية احتياجات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

غير أن مشكلة المحاسبة في البلدان المتقدمة لا تكمن في جعل الشركات تحتفظ بحسابات(حيث إن المستوى العام للتعليم أعلى والحصول على الخدمات المحاسبية أيسر)، بقدر ما تكمن في كيفية تخفيض العبء الإداري عن كاهل الشركات الصغيرة لكي لا تكون متطلبات الإفصاح المالي (المقررة للشركات الكبيرة) مرهقة أكثر من اللازم.

وقد يكون توفير مراجعي حسابات مؤهلين تأهيلاً عالياً أمراً مفيداً للمنشآت الكبيرة وغيرها من الكيانات الهامة اقتصادياً، فإن الفائدة من ذلك هي أقل وضوحاً بالنسبة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات ولكنها تتطلب محاسبة فعالة منخفضة التكاليف. وشركات المحاسبة الكبيرة قادرة بلا شك على توفير هذه الخدمات ولكنها مدربة على مستوى أعلى وتتقاضى أتعاباً تتناسب مع ذلك. وبالتالي فهي تقدم خدمات أكثر تطوراً (ومن ثم أكثر تكلفة) مما تتطلبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(مصباح،2012).

الجدير بالذكر أن استخدام المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية التي تطبق بشكل متناسق يمكن من مقارنة المعلومات المالية الأمر الذي يفتقده المستثمرون والمقرضون وغيرهم. ومن خلال إقتضاء عرض المعلومات المالية المفيدة فإن المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية تعزز من كفاءة تخصيص وتسعير راس المال. ولا يفيد هذا الأمر الجهات التي تقدم الديون أو راس المال المساهم وحسب، بل يفيد ايضاً المنشآت الساعية وراء راس المال لأنه يقلل من تكاليف إلتزامها ويلغي الشكوك التي تؤثر على تكلفة راس المال. وتحسن المعايير الموحدة ايضاً من التناسق في جودة التدقيق وتسهل التدريب والتعليم.

ولا تقتصر فوائد المعايير الموحدة لإعداد التقارير المالية على المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق راس المال العامة. وفي تقدير مجلس معايير المحاسبة المالية يمكن أن تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجهات التي تستخدم بياناتها المالية، من المجموعة الموحدة من المعايير. وتعتبر البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم القابلة للمقارنة من دولة إلى أخرى مطلوبة للأسباب التالية:

- تقدم المؤسسات المالية قروضاً في عدة دول وتعمل على مستوى دولي. وهي في ذلك تعتمد على البيانات المالية في إتخاذ قرارات الإقراض وفي وضع شروطه.
- يرغب البائعون بتقييم القدرة المالية للمشترين في الدول الأخرى قبل بيعهم للسلع أو الخدمات بالدين.
- تستخدم بيانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المالية في التصنيف الائتماني على مستوى الدول.
- لدى العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم موردين في الخارج وتستخدم البيانات المالية من قبل المورد لتقييم العلاقات التجارية الحيوية طويلة الأمد.
- تقدم شركات راس المال التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عدة دول.

- لدى العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مستثمرون خارجيون غير مشاركين في الإدارة اليومية للمنشأة(www.ascasociety.org).

لهذه الأسباب أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2009م سلسلة من المعايير المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتسم هذه النسخة المصغرة من المعايير بالبساطة والاستقلالية ومراعاتها كثيراً من خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(تقع في 230 صفحة فقط بينما تقع مجموعة معايير المحاسبة الدولية فيما يزيد عن ثلاثة الف صفحة).

كمقارنة لهذه المعايير مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة نجد أن تصميم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة تطبق على البيانات المالية المعدة للأغراض العامة ولإعداد التقارير المالية الأخرى لكافة المنشآت الربحية. بينما تهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة فقط للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة(عبدالكريم،2009).

وتشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم متطلبات إلزامية ومواد أخرى غير إلزامية تم نشرها معها. وتشمل المواد غير الإلزامية ما يلي:

- تمهيداً يوفر مقدمة عامة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ويوضح غايتها وتنظيمها وصلاحيتها.

- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق الإفصاح.

- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الإعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- توجد ملحقات في القسم 21 " المخصصات والبنود المحتملة" والقسم 22 " الإلتزامات وحقوق الملكية" والقسم 23 " الإيراد" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية(www.ascasociety.org).

وقد غطت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الجوانب التالية:

- هدف البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- الخصائص النوعية للمعلومات في البيانات المالية.

- المركز المالي(الاصول / الإلتزامات / حقوق الملكية).

- الإعتراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف.

- قياس الأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف.

- قياس الأداء.

- عرض البيانات المالية(بيان المركز المالي / بيان الدخل الشامل / بيان التغيرات في حقوق الملكية / بيان الدخل والأرباح المستبقاة / بيان التدفقات النقدية / إيضاحات البيانات المالية / السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء / الأدوات المالية الأساسية / المخزون / الاستثمارات في الشركات الزميلة / الاستثمارات في المشاريع المشتركة / العقارات الاستثمارية / الممتلكات والمصانع والمعدات / الأصول غير الملموسة / تكاليف الاقتراض/ عقود الإيجار / المخصصات والمصروفات الطارئة / الإيراد / المنح الحكومية/ منافع الموظفين / ضريبة الدخل / انخفاض قيمة الأصول / التضخم المرتفع / الأحداث بعد انتهاء الفترة المالية / التحول إلى المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم / الإفصاحات للأطراف ذات العلاقة) (www.ascasociety.org).

3- منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على واقع تطبيق المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة الى تطبيق المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

3-1 عينة ومجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في ولاية الجزيرة، وذلك نسبة للعدد الكبير لهذا النوع من المنشآت في السودان. وقد أخذت عينة عشوائية من 100 منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر.

3-2 مصادر وأساليب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات:

أ- مصادر أولية تتمثل في البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع إستبيان على عينة الدراسة لتوافق هذه الأداة مع نوعية الدراسة.

ب- مصادر ثانوية تتمثل في المعلومات التاريخية من المراجع والكتب والدوريات والنشرات والأبحاث ذات الصلة.

3-3 أساليب تحليل البيانات:

استخدمت الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات. حيث تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) الاصدارة 11.5 وذلك باعتماد مستوى الدلالة 5% الذي يقابله مستوى الثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة. وتمثلت الاساليب المستخدمة في تحليل البيانات في الآتي:

أ- أسلوب الاحصاء الوصفي لوصف بيانات عينة الدراسة.

ب- اختبار مربع كاي والجداول المتداخلة(Cross Tabulation) لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

4- تحليل البيانات:

تم توزيع عدد 100 إستبانة للقائمين بوظيفة المحاسبة في منشآت صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر في ولاية الجزيرة(مدينة ودمدني) لمحدودية الموارد المادية والزمن الذي يجب أن تقدم فيه الدراسة. وقد تمت تعبئتها بالكامل الا أن هنالك عدد 49 منشأة لا تملك أي شكل من أشكال الدفاتر المحاسبية بل انها لاتمارس محاسبة أصلاً. وقد تم استبعادها من التحليل حيث بلغ معدل الاستجابة 51%. الجداول التالية توضح تحليل البيانات التي تم الحصول عليها:

جدول رقم(1) طبيعة نشاط المنشآت عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة %
تجاري	49	96,1
آخر	2	3,9
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم(1) أعلا يشير إلى أن غالبية المنشآت التي تم شملتها عينة الدراسة هي منشآت تعمل في أنشطة تجارية (96.1%)، ونسبة قليلة من هذه المنشآت هي منشآت تعمل في القطاع الخدمـــــــي (3.9%). هذا يعني أن المنشآت المعنية بتطيق معايير المحاسبة الدولية هي منشآت في الغالب تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح مما يعني تجنب هذه المنشآت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب نفقات إضافية.

جدول رقم(2) ملكية المنشآت عينة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة %
ملكية فردية	28	54,9
ملكية أسرية	6	11,8
ملكية شراكة	14	27,5
نوع آخر من الملكية	3	5,9
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

على الجانب الآخر يظهر الجدول رقم(2) أن معظم المنشآت التي شملتها عينة الدراسة هي منشآت ملكية فردية(54.9%). هذا النوعية من المنشآت في معظمها يديرها ملاكها مما يحتم تدخلهم كثيراً في الجوانب الادارية والمحاسبية من حيث تحديد نوعية النظام المحاسبي الذي يجب أن يتبع والمعايير المحاسبية التي يجب أن تستخدم في المقابل. النوع الآخر من أشكال الملكية في عينة الدراسة هي الملكية المشتركة بين العديد من الملاك.

جدول رقم(3) نوع النظام المحاسبي المستخدم في المنشأة

البيان	التكرار	النسبة %
نظام مصمم خصيصا للشركة	18	35,3
نظام ستجلب من شركة أخرى	1	2,0
نظام موضوع بواسطة المحاسب	8	15,7
نظام محاسبي بدائي	24	47,1
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم(3) أعلاه يعكس أن السمة الغالبة على المنشآت عينة الدراسة أنها لايوجد بها نظام محاسبي بالصورة المعروفة(47.1%). هذا بخلاف أن هنالك نحو 49 منشأة صغيرة تم استبعادها من التحليل لأنها لايوجد بها نظام محاسبي أساساً مما يمثل عائقا على استخدام معايير محاسبية محلية دعك من المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

جدول رقم(4) من يقوم بوظيفة المحاسب

البيان	التكرار	النسبة %
محاسب متفرغ	15	29,4
محاسب متعاون	6	11,8
المراجع الخارجي	2	3,9
شخص آخر	28	54,9
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الذي يقوم بوظيفة المحاسب في المنشآت عينة الدراسة هو في الغالب مالك المنشأة، كما يظهر ذلك في الجدول رقم(4) أعلاه. حيث يلاحظ أن 54.9% من هذه المنشآت تستخدم شخص آخر ليس هو بمحاسب متفرغ ولا حتى متعاون ولا مراجع خارجي ليقوم بوظيفة المحاسبة.

هذا ينعكس سلباً على إمكانية تطبيق معايير محاسبية محلية كانت أم دولية. الأمر الحسن في هذه المنشآت أن نسبة ليست بالقليلة منها تستخدم محاسب متفرغ للقيام بمهام المحاسب(29.4).

جدول رقم(5) المؤهل العلمي لمن يقوم بوظيفة المحاسب

البيان	التكرار	النسبة %
ثانوي	6	11,8
دبلوم	13	25,5
بكالريوس	29	56,9
مؤهل آخر	3	5,9
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم (5) يعكس أن معظم الذين يقومون بوظيفة المحاسبة في المنشآت عينة الدراسة من حملة البكالريوس (56.9%) و 25.5% منهم من حملة الدبلومات الفنية المتخصصة في مجالات عملهم.

جدول رقم (6) تخصص من يقوم بوظيفة المحاسب

البيان	التكرار	النسبة %
تخصص محاسبة	16	31,4
تخصص تكاليف	1	2,0
تخصص علوم مالية ومصرفية	2	3,9

تخصص إدارة أعمال	8	15,7
تخصص آخر	24	47,1
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم (6) يوضح أن نسبة عالية (47.1%) من الذين يقومون بوظيفة المحاسب للمنشآت عينة الدراسة هم ليس متخصصين في مجالات المحاسبة أو إدارة الاعمال او حتى الاقتصاد بصورة عامة، وانما هم في الغالب يتخصصون في مجالات عملهم المختلفة وذلك يعود الى ان ملاك هذه المنشآت هم الذين يقومون بالوظيفة المحاسبية.

جدول رقم (7) سنوات الخبرة لمن يقوم بوظيفة المحاسب

البيان	التكرار	النسبة %
أقل من5 سنوات	17	33,3
من 10-5 سنوات	21	41,2
أكثر من 10 سنوات	13	25,5
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

من الجدول رقم (7) أعلاه يلاحظ ان الذين يقومون بوظيفة المحاسب في المنشآت عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة تتراوح مابين خمس الى عشرة سنوات (41%). لكن هذه الخبرة في مجالات عملهم أكثر منها في مجالات المحاسبة.

جدول رقم (8) المؤهل المهني لمن يقوم بوظيفة المحاسب

البيان	التكرار	النسبة %
لا	43	84,3
نعم	8	15,7
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم (8) أعلاه يوضح أن 84.3% من الذين يقومون بوظيفة المحاسب لايحملون مؤهل مهني في مجال المحاسبة. وأن عدد قليل منهم يحملون مؤهلات مهنية (15.7%) هم في الواقع محاسبون متعاونون ومراجعون خارجون.

جدول رقم (9) الدفاتر المحاسبية المستخدمة في المنشأة

البيان	التكرار	النسبة%
كل الدفاتر المحاسبية	14	27,5
دفاتر محاسبية مختارة	11	21,6
دفتر الفواتير فقط	22	43,1
دفاتر احصائية أخرى	4	7,8
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

معظم المنشآت قيد الدراسة لاتمسك دفاتر محاسبية متكاملة (51.9%) بل تمسك دفتر فواتير يستعمل لاغراض المحاسبة لملاك هذه المنشآت ولاغراض الضرائب وبعض منها تمسك دفاتر احصائية أخرى لحرص الاصناف المتوفرة أو الداخلة أو الخارجة أو لحصر المديونية. لكن من الجيد أن 27.5% من هذه المنشآت تستخدم الدفاتر المحاسبية جميعها في المحاسبة عن عملياتها.

جدول رقم (10)إعداد التقارير المالية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	34	66,7
لا	17	33,3
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

نسبة عالية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة تعد تقاريرها المالية السنوية (66.7%). وعند مقارنة هذه النتيجة مع ما أظهره الجدول رقم (9) السابق، يتضح أن هذه المنشآت ملزمة بإعداد هذه التقارير لجهات رسمية هي في الغالب ديوان الضرائب.

جدول رقم (11) إعداد التقارير المالية لمستخدم معين

البيان	التكرار	النسبة %
لا	30	58,8
نعم	21	41,2
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

وفي معرض السؤال عن ما اذا كانت التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تعد لمستخدم بعينه كانت الاجابات تشير إلى 58.8% من العينة لايعدون تقاريرهم المالية لمستخدم معين. أما 41.2% من العينة فقد ذكرت أنها تعد تقاريرها المالية لمستخدم معين هو في الغالب ديوان الضرائب ومالك المنشأة.

جدول رقم (12) نوع المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية

البيان	التكرار	النسبة %
معايير دولية متعارف عليها	3	5,9
معايير محلية متعارف عليها	26	51,0
معايير خاصة بالشركة	10	19,6
معايير يوصي بها ديوان الضرائب	8	15,7
معايير أخرى	4	7,8
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم (12) أعلاه يشير إلى أن 51% من عينة الدراسة تستخدم معايير محلية في إعدادها للتقارير المالية. بينما 19.6% من عينة الدراسة تستخدم معايير خاصة بها. وبعض هذه المنشآت تستخدم معايير حسب ما يطلبه ديوان الضرائب(15.7%). أما استخدام المعايير الدولية فكان ضعيفاً جداً (5.9%).

جدول رقم (13) درجة الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

البيان	التكرار	النسبة
ممتازة	3	5,9

جيدة جداً	1	2,0
جيدة	21	41,2
مقبولة	14	27,5
لا أدري	12	23,5
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

فيما يتعلق بالمام المحاسبين في هذه المنشآت بالمعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، نجد درجة المامهم جيدة. حيث يظهر الجدول رقم (13) أعلاه أن نسبة 41.2% من المستبانين كانت معرفتهم بالمعايير الدولية جيدة.

جدول رقم (14) مدى استخدام المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

البيان	التكرار	النسبة
نعم	8	15,7
لا	43	84,3
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

يشير الجدول رقم(14) أعلاه، الى ان نسبة عالية جداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قيد الدراسة لاتستخدم المعايير الدولية (84.3%). هذا يوضح أن نسبة استخدام هذه النوعية من المنشآت للمعايير الدولية ضعيفة جدا.

بما أن نسبة كبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عينة الدراسة لا تستخدم المعايير الدولية، كان لابد من معرفة أسباب عدم استخدامهم لهذه المعايير. الجدول رقم (15) أعلاه يبين أن عدم استخدام هذه المنشآت للمعايير الدولية يعود للأسباب الاتية (مرتبة تنازلياً حسب موافقة عينة الدراسة عليها):

1. أنها لا تتناسب مع أمكانيات المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة (84).
2. عدم توفر هذه المعايير (70).
3. تعقيد هذه المعايير (66).
4. تكلفة تطبيقها عالية (65).
5. عدم وجود معينات مادية لتطبيقها (65).
6. قلة خبرة المحاسب بهذه المعايير (58).
7. عدم تدريب المحاسب على هذه المعايير (56).
8. عدم وجود إلزام بتطبيقها (56).
9. قلة عدد المحاسبيين بالمنشأة (53).
10. عدم اقتناع الادارة أو المالك بجدوى تطبيقها (49).
11. تدخل المالك في إدارة المنشأة (47).
12. خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية معلوماتها (44).
13. عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية (37).
14. لا توجد تفسيرات لهذه المعايير (35).
15. عدم وضوح المصطلحات المستخدمة (30).

16. ضعف نظم الرقابة الداخلية (21).

جدول رقم (16)

المعوقات الإدارية التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

البيان	التكرار	النسبة
نعم	33	64,7
لا	18	35,3
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

الجدول رقم(16) أعلاه، يوضح أن هنالك معوقات ادارية تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(64.7%).

جدول رقم (17)

دور المراجع الخارجي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

البيان	التكرار	النسبة
يوصي بإلحاح بضرورة تطبيقها	3	5,9
يشجع المنشأة على تطبيقها	6	11,8
غير متحمس لتطبيقها	5	9,8
يتجاهل تطبيقها	16	31,4
لاتتم مراجعة حسابات المنشأة أصلاً	21	41,2
الجملة	51	100,0

إعداد الباحثان من واقع البيانات الميدانية 2013م.

يشير الجدول رقم(17) الى الدور الضعيف الذي يقوم به المراجع الخارجي في التشجيع والتوصية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وذلك قد يعود الى النسبة الكبيرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تتم مراجعة حساباتها أصلاً(41.2%). وحتى تلك التي تراجع حساباتها بواسطة مراجع خارجي فأنه يتجاهل تطبيقها للمعايير الدولية من عدمه(31.4%).

9- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تعمل في مجالات تجارية، مما يصعب عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيها خاصة اذا كان هذا التطبيق اختيارياً. حيث يتطلب تطبيقها تحمل هذه المنشآت تكاليف إدارية إضافية.

2- أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة ذات ملكية فردية مما يعني ضمناً عدم فصل الملكية عن الإدارة. هذا الوضع يجعل من عملية تطبيق المعايير الدولية لها تحدي خاص بهؤلاء الملاك.

3- معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تستخدم أنظمة محاسبية خاصة بها، مما يتعين الاعتراف بأن احتياجات العمل التجاري البسيط في مجال المحاسبة هي احتياجات بسيطة. ولكن مع نمو العمل التجاري قد يحتاج النظام المحاسبي إلى التطور من إستخدام السجلات البسيطة جداً إلي العمل بنظم أكثر تعقيداً.

4- في معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر بولاية الجزيرة نجد من يقوم بوظيفة المحاسب شخص آخر ليس له علاقة بالمحاسبة وهو في الغالب مالك المنشأة، الأمر الذي يتطلب بذل مجهود كبير لتعريف هؤلاء بأهمية المحاسبة وأهمية استخدام المعايير المحاسبية.

5- من نتائج الدراسة الايجابية أن معظم الذي يقومون بوظيفة المحاسبة في هذه الشركات يتمتعون بمستوى تعليمي رفيع في متوسطه تعليماً جامعياً(بكالريوس)، الأمر الذي يسهل عملية التدريب والتثقيف بأدوار وبأهمية المحاسبة.

6- نسبة عالية من الذين يقومون بوظيفة المحاسب في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة هم ليس من حملة المؤهلات الاكاديمية أو المهنية في مجالات المحاسبة، بل في الغالب هم متخصصون في مجالات عملهم الفنية.

7- توصلت الدراسة إلى أن معظم هذه المنشآت لا تحتفظ بسجلات ودفاتر محاسبية متكاملة بل تملك دفاتر فواتير ودفاتر احصائية أخرى تستخدم للأغراض الضريبية والمصرفية وللادارة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المنشآت تعد تقاريرها المالية السنوية بصورة منتظمة.

8- استنتجت الدراسة أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في ولاية الجزيرة تستخدم معايير محلية في إعدادها للتقارير المالية السنوية. وبعضها تستخدم معايير حسب ما يطلبه ديوان الضرائب. أما المعايير الدولية فإن استخدامها يكاد يكون معدوم.

9- على الرغم من درجة الالمام الجيدة بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الا أن نسبة استخدامها ضعيفة جداً الأمر الذي يستوجب معرفة الأسباب لذلك. وقد أكدت هذه الدراسة أن المعوقات التالية تعتبر الأكثر شيوعاً في بيئة الأعمال السودانية:

- أنها لا تتناسب مع إمكانيات المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم الضعيفة.
- عدم توفر هذه المعايير.
- تعقيد هذه المعايير.
- تكلفة تطبيقها عالية.
- عدم وجود معينات مادية لتطبيقها .
- قلة خبرة المحاسب بهذه المعايير.

- عدم تدريب المحاسب على هذه المعايير.

- عدم وجود إلزام بتطبيقها.
- قلة عدد المحاسبيين بالمنشأة.
- عدم اقتناع الادارة أو المالك بجدوى تطبيقها.

10-توصيات الدراسة:

آخذين في الاعتبار ما خلصت إليه هذه الدراسة، نوصي بالآتي:

1- تحتاج الدولة الى بيانات اقتصادية عن المنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم لأغراض إدارة الاقتصاد وكذلك لأغراض الضرائب. هذا الهدف تحديداً هو السبب الذي يجعل الكثيرين من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم يحجمون عن عملية المحاسبة وهم بذلك يعتقدون أن عدم الشفافية يمكنهم من التهرب الضريبي، مثل هذه المعتقدات ينبغي التوعية بضررها على الاقتصاد وعليهم ايضاً بالتقديرات الجزافية للضرائب والصعوبات التي تواجههم عند الرغبة في تطوير أعمالهم.

2- ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم السودانية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3- ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات والورش بهدف التثقيف والتوعية بالمعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومزايا تطبيقها في بيئة الأعمال السودانية.

4- على المراجعين الخارجيين والمستشارين لهذه النوعية من المنشآت التوصية والتشجيع الدائمين على تبني المعايير الدولية وإبراز محاسنها في تقاريرهم.

5- القيام بدراسة مستقبلية لقياس كفاية المعلومات التي تقدمها التقارير التقليدية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للملاك والدائنين والضرائب.

6- إجراء دراسات مماثلة في ولايات السودان المختلفة للإضافة أو الحذف أو التأكيد على معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي توصلت لها هذه الدراسة.

المراجع والمصادر:

1- أبوناعم، عبدالحميد مصطفى(2002). " إدارة المشروعات الصغيرة ". دار الفجر للنشر والتوزيع ؛ القاهرة.

2- العبيد، ضرار الماحي(2012). " قضايا في التمويل الأصغر الاسلامي: المفهوم – الفرص – التحديات والتجارب العالمية". الناشر هيئة الأعمال الفكرية – الخرطوم.

3- المهدلي، عايدة حمد(2009). " مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الاردنية". رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الآوسط – كلية الأعمال – قسم المحاسبة.

4- حامد، صالح جبريل(2010). " التمويل الأصغر في السودان: المفهوم، النماذج والتطبيقات – الجزء الأول". المكتبة الوطنية.

5- حسن، مصطفى حميدان(2010). " مدى إلتزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية". رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الآوسط – كلية الأعمال – قسم المحاسبة.

6- عبد الكريم، شناي(2009). " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية". رسالة ماجستير – جامعة العقيد الحاج لخضر – كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة – قسم العلوم التجارية.

7- عثمان، عبدالله ابراهيم والهادي آدم محمد(2012). " أثر الضغوط التي تتعرض لها الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية على قرار بناء المعايير المحاسبية: دراسة تحليلية". مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد(19).

8- لبيب، هالة محمد(2009). " إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة.

9- مصباح، فاطمة علي(2012). " قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية اليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية". رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الآوسط – كلية الأعمال – قسم المحاسبة.

المواقع الألكترونية:

1- www.ascasociety.org.

2- www.bankofsudan.org.

3- www.themicrofinancegateway.net.

4- www.ifrs.org

الملاحق (الاستبيان):

السيد/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،،

يسرني ويسعدي تقديم هذه الاستبانة بغرض الحصول على بيانات بهدف إعداد ورقة بحثية بعنوان: **مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في السودان – دراسة حالة ولاية الجزيرة.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة إلى أي مدى يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في السودان والوقوف على صعوبات وعوائق تطبيق هذه المعايير.

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالاجابة على أسئلة الاستبانة من واقع ماهو مطبق فعلا في منشأتكم حتى يمكن استخلاص نتائج يمكن الاعتماد عليها. والجدير بالذكر أن المعلومات المعطأة تتم التعامل معها بسرية تامة ولاغراض البحث العلمي فقط.

كما أرجو مدنا بنسخة من التقرير السنوي لمنشأتكم للعام المالي 2011–2012.

شكرا لحسن تعاونكم معنا

الباحثان:

د.السادات عبدالفراج رفاي و د. محمد عوض الكريم الحسين

الاستبيان

الرجاء وضع علامة (√) في المربع الذي يعكس الممارسة الفعلية لمنشأتكم.

1- أسم المنشأة:.....

2- عدد العاملين بالمنشأة: ( )

3- طبيعة نشاط المنشأة:

أ. تجاري( ) ب. صناعي( ) ج. زراعي( ) د. مالي( ) هـ. أخرى( )

(اذكرها).....

4- ملكية المنشأة:

أ. فردية( ) ب. أسرة( ) ج. شراكة( ) د. أخرى (أذكرها).....

5- نوع النظام المحاسبي المستخدم في الشركة:

أ. نظام مصمم خصيصا للشركة ( )

ب. نظام مستجلب من شركة أخرى ( )

ت. نظام موضوع بواسطة المحاسب ( )

ث. نظام موضوع بواسطة المراجع الخارجي ( )

ج. لايوجد نظام محاسبي ( )

6- من الذي يقوم بوظيفة المحاسب:

أ. محاسب متفرغ ( )

ب. محاسب متعاون ( )

ت. المراجع الخارجي ( )

ث. آخر (أذكره).....

7- المؤهل العلمي للذي يقوم بوظيفة المحاسب:

أ. ثانوي ( ) ب. دبلوم ( ) ج. بكالريوس ( ) د. ماجستير ( )

هـ. آخر (أذكره).....

8- تخصص الذي يقوم بوظيفة المحاسب:

أ. محاسبة ( )

ب. تكاليف ( )

ت. علوم مالية ومصرفية ( )

ث. إدارة أعمال ( )

ج. آخر (أذكره).....

9-سنوات الخبرة للذي يقوم بوظيفة المحاسب:

أ. أقل من 5 سنوات ( )

ب. من 5- 10 سنوات ( )

ت. أكثر من 10 سنوات ( )

10- هل يحمل الذي يقوم بوظيفة المحاسب مؤهل مهني؟

أ. لا ( ) ب. نعم ( ) (أذكر نوع المؤهل المهني).....

11- الدفاتر المحاسبية المستخدمة في المنشأة:

أ. كل الدفاتر المحاسبية ( )

ب. دفاتر محاسبية مختارة ( )

ت. دفتر الفواتير فقط ( )

ث. دفاتر احصائية أخرى(أذكرها).....

12- هل يتم إعداد التقارير المالية(القوائم المالية)؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

13- هل يتم اعداد التقارير المالية لمستخدم معين؟

أ. لا ( ) ب. نعم ( ) فمن هم؟.....

14- نوع المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية:

أ. معايير دولية متعارف عليها ( )

ب. معايير محلية متعارف عليها ( )

ت. معايير مستجلبة ( )

ث. معايير خاصة بالشركة ( )

ج. معايير يوصي بها ديوان الضرائب( )

ح. معايير أخرى أذكرها.....

15- ماهي درجة المامكم بالمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أ. ممتازة ( ) ب. جيدة جدا ( ) ج. جيدة ( ) د. مقبولة ( ) هـ. لا أعلم ( )

16- هل تستخدمون المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في منشأتكم؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

17- اذا كانت اجابتكم عن السؤال رقم 16 أعلاه بلا، فماهي أسباب عدم استخدامكم للمعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	لاأدري	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1.	عدم توفر هذه المعايير					
2.	تعقيد متطلبات هذه المعايير					
3.	تكلفة تطبيقها عالية					

4. لا تتناسب مع امكانيات المنشأة						
5. لا توجد تفسيرات لهذه المعايير						
6. عدم وضوح المصطلحات المستخدمة						
7. قلة خبرة المحاسب بهذه المعايير						
8. عدم تدريب المحاسب على هذه المعايير						
9. عدم وجود إلزام بالتطبيق						
10. عدم اقتناع الادارة او المالك بجدوى تطبيقها						
11. خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية معلوماتها						
12. تدخل المالك في ادارة المنشأة						
13. قلة عدد المحاسبين في المنشأة						
14. عدم وجود دفاتر محاسبية نظامية						
15. ضعف نظم الرقابة الداخلية						
16. تدني معينات التطبيق المادية(الاجهزة والمعدات.الخ)						

أسباب أخرى أذكرها

.....

.....

18- هل هنالك معوقات ادارية تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

19- اذا كانت اجابتك عن السؤال رقم 18 أعلاه بنعم، أذكر هذه المعوقات؟

.....

.....

20- ماهو دور المراجع الخارجي في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

أ. يوصي بإلحاح بضرورة تطبيقها ( )

ب. يشجع المنشأة على تطبيقها ( )

ت. غير متحمس لتطبيقها ( )

ث. يعارض تطبيقها ( )

ج. يتجاهل تطبيقها ( )